

لتعميق أصول الحوار داخل المجتمع الطلابي والتعبير عن الرأي

«العدساني» أقامت حلقة نقاشية بعنوان «الكويت فوق الجميع»



جانب من القيادات الحاضرة في الحلقة النقاشية

بحضور مدير إدارة الأنشطة التربوية الأستاذ عيسى يورحمه ومدير أمن محافظة الجھراء الأستاذ إبراهيم الطراح ومستشار الديوان الأميري الدكتور خالد السلطان ومراقبي الخدمة النسبية والإجتماعية ومديري ثانويات منطقة مبارك الكبير التعليمية بنين وبحضور مدير ثانوية العدساني افتتحت ثانوية العدساني الحلقة النقاشية بعنوان «الكويت فوق الجميع» بدأت الحلقة بالسالم الوطني وآيات من الذكر الحكيم بصوت الطالب مشاري المري وعرضت بعض فلاشات لكلمات لصاحب

السمو عن الدستور والتي حث فيها سمو الشعب على التكاتف وحب الوطن والسعي على التحرر من الفتن وعدم التفرقة.

والقى الطالب محمد إبراهيم الطراح رئيس مجلس الطلاب كلمة عن أهمية تكوين مجلس الطلاب في المدارس لما قام بدور بارز في التواصل مع الإدارة والطلاب في تفعيل صندوق المقترحات والشكاوي ويتم إقراره كل يوم ثلاثاء وتنقل المقترحات لمدير المدرسة ويتم عرضه في طاير الصباح والاجتماع والتفاهم ونقاش هذه المقترحات والعمل على تحقيق كل ما هو في مصلحة الطالب والمدرسة



القيادات في لحظة مع الطلاب

ويحقق قدراً مكمناً من الحلول والقائدة ويتم مناقشته من قبل الباحث الاجتماعي.

لقى الأستاذ عيسى يورحمه كلمة ترحيبية بالحضور والطلاب واللواء والدكتور المستشار وأكد ان هذا الحوار واللقاء يجده لغة الحوار داخل المجتمع الطلابي والتعبير عن الراي والتوصل للحوار الهادف وبين ان للمدرسة دورا هاما وبارزا لتعبير الطالب عن آرائه وتدريب الطالب على الحوار الديمقراطي لاعادة جيل واع يحترم القانون وحقوق الآخرين.

وتنت مناقشة اللواء عن هذا الطرح في

معهد الشويخ الصناعي دشن تطبيقا لأجهزة الأندرويد

حرصا من ادارة معهد الشويخ الصناعي التابع للهيئة العامة للمعاهد التطبيقية والتدريب على تطبيق الأفكار التكنولوجية الحديثة دشن المعهد تطبيق لأجهزة الذكية «أندرويد» يمكن من خلاله الدخول مباشرة الى فهرس الألى الذي يخدم الباحثين عن عناوين الكتب في مكتبات الهيئة ويهدف هذا العمل الى تسير عملية البحث الآلى للمستخدم العادي وهو محاولة لتفعيل نظام البحث للوجود سببقا للواقع في رسم.

«الهندسة» تقيم محاضرة «الوعود والتحديات للطاقة النووية»

يلقى الأستاذ الدكتور مجيد كاظمي الفائز بجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي «جائزة الكويت لعام 2011» في مجال العلوم التطبيقية – التكنولوجيا النووية، والذي يعمل استاذاً للهندسة النووية في جامعة MIT ومديرا لمركز الانظمة المتقدمة للطاقة النووية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

مرحلة جديدة

يمثل مجلس لاهل الكويت جميعا، وقد رسم لنا خارطة الطريق الصحيح للعمل، وأعضاء مجلس الأمة يشعرون بهذه المسؤولية»، وقال الراشد في تصريح إلى الصحافيين عقب استقبلته رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي الذي زاره أمس لتهنئته بفوزه برئاسة المجلس: «نحتاج لإعادة الثقة للمشعب بمجلس الأمة والذي سيكون مجلس أنصار من خلال التعاون بين جميع الاطراف»، مضيفا: «نحن نحتاج الى صفحة جديدة مع جميع الفرقاء والتحاور والتعاون، لأن الكويت أكبر منا جميعا».

وعن الأحداث الأخيرة في المسيرات والاعتراض على مرسوم الصوت الواحد أوضح أن «كل ما نريده تطبيق القانون، وإذا كانت معارضتهم بمسيرات مرخصة، فهذا ضمن حرية الراي و امر طبيعي، لكن نرفض الخروج على القانون».

وعما أشيع عن موقف جاسم الخرافي من انتخابات الرئاسة قال الراشد: «بالعكس اليوم شرقتي الأخ الكريم جاسم الخرافي بالزيارة، ولا نستغني عن خبرته الطويلة في هذا المجال، وكذلك توجيهاته، وكانت زيارة هامة».

أضاف: «نسب إليه كلام لم يصدر منه، وفي اليوم نفسه جرى بيني وبينه اتصال، ونفي هذا الكلام جملة وتفصيلا وهو كلام لا نلتفت إليه، لأنه عار عن الصحة ومجرد لغف يحصل دائما قبيل الانتخابات ويطلق الخرافي أحدا كبيرا، ولا نستغني عنه أبدا، وسوف نظل كما وعد على اتصال دائم، لأعائتي في ادارة المجلس لأقائتي بالنصائح الهامة».

وحول تقديم عدد من النواب بعض مقترحات القوانين لإسقاط قوانين القروض، قال: «للتفكير ونرى هذه المقترحات، ثم نبدى رأينا فيها».

وأكد الراشد صحة الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن مرسوم الضرورة، مؤكدا أنها إجراءات قانونية وتتفق تماما مع اللائحة الداخلية للمجلس.

إلى ذلك تقرر أن يعقد المجلس 28 جلسة في دور انعقاده الأول، لينتهي الدور في 28 يونيو المقبل.

وفي تصريح له عقب اللقاء قال رئيس مجلس الامه السابق جاسم الخرافي: «أدعو النواب إلى الحرص على التعاون والتنسيق، فمخارج المجلس ينطلق من العمل الجماعي».

أضاف: «نحترم وجهة نظر المقاتعين، لكن عليهم مراعاة مصلحة الكويت، بلا إبتزاز أو تهديد، وليس أمامي إلا التفاوض، والإجراءات التي تمت دستورية وستحكم المحكمة الدستورية بما تراه، وجميعنا نحترم حكم المحكمة».

وطالب الخرافي الحكومة بعدم محاربة نائب على حساب آخر، ولأن يكون «الصوت العالي» هو معيار التفاضل للحكومة في تعاملها مع النواب، مؤكدا أن القانون يجب أن يطبق لياخذ كل ذي حق حقه، بلا خوف من الصوت العالي أو التهديد بالاستقوبات.

ودعا أعضاء المجلس الجديد إلى التعاون والتنسيق فيما بينهم وعدم إعطاء فرصة لمن يريد أن يتصيد الأخطاء أو يشتم بهم، مؤكدا أن نجاح المجلس يتطلب عملا جماعيا لكل الأعضاء، كما أوصى النواب بعدم تكرار أخطاء مجالس سابقة كان بعض أعضائها يهدون بالاستقوبات بالحق والباطل ما أفقد هذه الإدارة قيمتها. وعن عدم إعادة توزيع فاضل صفر، وقرار المجلس كذلك بعدم انتخاب النائب عدنان عبدالصمد كنائب الرئيس قال الخرافي: إن الحكومة خسرت فاضل صفر المعروف بكمفاته وأمانته ونظافة يده ولسانه، وأنوقع أن خروجه مجرد «استراحة محارب».

أضاف: أما ما يتعلق بإلأخ عدنان عبدالصمد، فهو مازال عضوا، ولن يتأخر أبدا عن العمل الوطني وسيقوم بالدور المطلوب منه لإيمانه بواجبه الوطني.

أضاف: أن تعديل نظام التصويت منح فرصة أوسع لمن يرغب بالمشاركة في مجلس الأمة من غير المقاتعين الذين عليهم احترام وجهة نظر من شارك، كما احترم المشاركون رأي المقاتعين.

وعن نصيحته للمشاركين في المسيرات داخل المناطق، قال: «أنا انصحهم بأن يتقوا الله في الكويت، وحل الخلافات بالحوار، والفصل هو حكم الأغلبية داخل البرلمان، وليس حكم الشارع».

وقال: إن حكم المحكمة الدستورية الأخير أوقف تدهور العمل

البرلماني في الفترة الماضية، تم جاء مجلس الأمة الحالي الذي انتخب بطريقة دستورية صحيحة، وليس أمامنا سوى الالتزام بتنفيذها إذا كنا نؤمن بالدستور.

المبارك: دعم

عن أهم القضايا التي تشغل أذهان المواطنين وإبرز التطلعات التي يشدونها بهدف تقدم البلد ورخاء مواطنيه.

وأكد سموه سعي الحكومة إلى الانتقال بالكويت الى مرحلة جديدة يسودها الود والثام بين مختلف فئات المجتمع وثققة نوعية في جميع مجالات العمل والتنمية في سبيل نهضة الوطن وأعداء شأنه بين الاوطان.

وشدد سموه على ضرورة التمسك بالموضوعية والعقلانية في الحوار خاصة بين الشباب الذين يمثلون مستقبل الدولة وصمام أمانها في ظل المتغيرات الدولية والمحلية.

كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك أعضاء لجنة أنظمة الخدمة العسكرية.

وشكر أعضاء اللجنة سمو رئيس مجلس الوزراء على دعم الحكومة وتشجيعها لأعضاء السلك العسكري والأطباء العام في جميع الجهات مؤكدا التزام العسكريين في تنفيذ كل واجباتهم بدون نقاس أو تقصير.

وأكد سموه حرص الحكومة على دعم المؤسسات العسكرية والأمنية في جميع القطاعات لشحها الأمن وتنظيم القانون بما يحفظ أمن وسلامة المواطنين مشيرا الى أن أبناء الوطن العاملين في هذه القطاعات هم خط الدفاع الأول عن استقرار البلد ورخائه.

وأشار سموه الى استعداد الحكومة لازالة جميع العراقيل والعوائق التي من شأنها عاقلة العسكريين عن أداء واجباتهم الوطنية موضعا أن الحكومة تضمن توفير الحياة الكريمة لكل المنتسبين للسلك العسكري والأطباء العام.

«التشريعية»: إقرار

بها، وكذلك بعض أحكام القانون رقم «27» لسنة 1995 في شأن اسهام القطاع الخاص بإعمار الأراضي الفضاء للمطوعة للدولة المخصصة لأغراض الرعاية السكنية.

وأضاف أنهم اتفقوا على دعوة وزير الإسكان للحضور في اجتماع يوم 24 من الشهر الجاري لمناقشة كيفية إنشاء تلك الشركات.

وبين المطوع أن اللجنة ادرجت على جدولها مشروع القانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للنقل والمعد تقريبا بشأنه في الفصل التشريعي السابق، مضيفا: أن الادراج طال ايضا مشروع القانون رقم «5» لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت، وكذلك مشروع القانون بإنشاء الهيئة العامة للغةاد بقرار من مجال اللجنة «الصحية».

من ناحية أخرى تتواصل بشأنر المجلس الحالي بصورة متسارعة بما يحقق احتياجات المواطنين حيث قدم النائب خالد العدة باقتراح قانون لإسقاط فوائد القروض فيما قدم النائب سعدون حماد باقتراح بقانون بشأن إعادة جدول أرصدة القروض الاستهلاكية وللخسطة للمواطنين بعد إسقاط كافة الفوائد والعوائد عنها.

وبعد تقديمه للأمانة العامة بمقترح بقانون لإسقاط فوائد القروض وتحمل الدولة كافة الفوائد والعوائد المرتبطة على مديونيات المواطنين طالب النائب خالد العدة الحكومة التكوينية بجميع وزرائها إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال، مؤكدا أن المواطن الكويتي ينتظر الكثير من المجلس الحالي لاسيما وأن كل العوامل مهيأة للإنجاز خاصة مبدأ التعاون الذي يصر عليه جميع النواب انطلاقا من نص المادة 50 من الدستور.

وتمن العدة تصريح الوزير مصطفى الشمالي الذي أعلن فيه عن تجاوبه مع المطالبات النيابية ذات التوجه الشعبي خاصة إسقاط فوائد القروض، ورفع بدل علاوة الأولاد، فضلا عن رفع قيمة القرض الإسكاني للمرأة، وذلك يقول الوزير أن الحكومة لن تكون

ضمن برنامجها التوعوي لطلاب المدارس والجامعات

«الميدان» تقوم بزيارة خاصة لحضانة الطفل المبدع» في الصباحية

بالإضافة إلى الطعام الصحي والعادات الصحية الواجب اتباعها. هذا وقد استعانت الدكتورة نادية ببعض وسائل الإيضاح وبعض المجسمات لتعليم الطلبة الطريقة السليمة للتغيش الأسنان.

عذا وقد تم تشييد أسنان كافة الطلبة وتوزيع الشهادات للأطفال ذوي الأسنان السليمة الخالية من التسوس بالإضافة إلى كرسات الرسم والألوان والهدايا العتيبة التي رسمت بهجة والفرح على شفاة فئات أكبادنا. وفي ختام هذه الزيارة الناجحة، قامت إدارة التسويق بتوزيع الهدايا على جميع الطلبة مما ساهم على رسم البهجة وإزالة الرقية والخوف المرتبطين بزيارة طبيب الأسنان. ويأتي هذا البرنامج كجزء من إستراتيجية إدارة التسويق والعلاقات العامة في الشركة لتعزير التواصل مع المجتمع من خلال أنشطة مختلفة وزيارات متعددة للمدارس والجامعات تهدف إلى رفع مستوى الوعي الصحي الخاص بصحة الفم والأسنان بين جميع فئات المجتمع.

انطلاقا من النجاح الكبير الذي حققته حملة العودة إلى المدارس التي نظمها عيادة الميدان هذا العام، استمرت عيادة الميدان على نهجها المعتاد حيث أطلقت العيادة برنامجا خاصا في التوعية الصحية لطلاب المدارس والجامعات، تحت شعار « صحة أسنان أطفالكم مسؤوليتنا».

انطلقت هذه الحملة ابتداء من شهر سبتمبر وكان لخضاتة الطفل المبدع نصيبا من هذه الزيارات. حيث زارت عيادة الإنسان المثقفة الروضة وذلك يوم الثلاثاء الموافق الثامن عشر من ديسمبر. وللاطمئنان على صحة أسنان جميع أطفال مرحلتي الروضة والتمهيد.

حيث قدمت الدكتورة نادية جواد، أخصائية طب أسنان الأطفال من عيادة الميدان فرع الفحاحيل.

محاضرة توعوية بأسلوب شلس وممتع، يتناسب مع القدرات الذهنية للأطفال. تمحورت المحاضرة حول كيفية العناية بالصحة عموما، بالإضافة إلى كيفية المحافظة على صحة الفم والأسنان.



جانب من زيارة عيادة الميدان إلى حضانة «الطفل المبدع».

وأضاف أن الاعلام الرسمي هو البذ اليمنى للحكومة وعضيدها في أداء مهمتها على اكمل وجه.

الإبراهيم: مستمررون

الدول الأكثر استهلاكا للكهرباء والماء».

وقال الوزير الإبراهيم خلال استقبلاته المهنتين أمس بوليه حقيقتي وزارتي الكهرباء والماء والأشغال العامة أن الوزارة تدعم هاتين الخدمتين بمبلغ يتخطى الثلاثة مليارات دينار كويتي سنويا حيث تكلف الكهرباء 38 فلسا للكللو وات الواحد ويدفع المواطن منها فلسين فقط في حين يكلف الألف غالون الإمبراطوري من الماء ثمانية دنانير و450 فلسا يدفع منها المواطن 800 فلس فقط.

وتناول الوزير الإبراهيم موضوع قطع الخدمة عن مواطنين قائلا أنه «على الوزارة تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات القانونية في حق جميع المخالفين عن سداد الفواتير خصوصا أصحاب المجمعات التجارية والفنادق والمدارس الخاصة والمجمعات التعاونية وجميعيات النقع العام وغيرها لذا جعلنا من أولوياتنا المباشرة تحصيل الفواتير من تلك الجهات وكذلك قيادبي الدولة إيمانا منا بضرورة تطبيق القانون على الجميع».

وذكر أن الوزارة تمكنت من تحصيل مبلغ وقدره 136 مليون دينار كويتي خلال ستة أشهر من أصل 303 ملايين دينار هي مستحقات الوزارة خلال السنوات العشر الفائتة ميمنا أن الوزارة حصلت مليون دينار من قيادبي الدولة فقط أثر حملة القطع التي بدأت قبل أيام عن قيادبي الدولة المخلفين عن السداد حيث تعطي المادة 3 من القانون رقم 482005 الحق للوزارة قطع الكهرباء والمياه عن المخلفين عن السداد بعد إنذاره وأعطائه المهلة القانونية للدفع.

وأكد الوزير الإبراهيم أن الوزارة متعاونة إلى أقصى درجة مع أصحاب الدخول المحدودة وهي قريبة منهم وإنما استهدفت الحملة المدينين بمبالغ ضخمة التي تجاوزت أحيانا الـ400 ألف دينار، وهي أموال عامة ويجب أن تحصيل».

وشدد على وجود ضوابط محددة لطرح المناقصات وتنفيذ المشاريع وتتعلق بوجود اللزائبات اللازمة للطرح والمواقع ومطابقتها لشروط وحصولها على موافقات الفلوى والتشريع ولجنة المناقصات للتقليل من المشكلات مع ضرورة التأكد من أن المناقصة المطروحة قابلة للتنفيذ.

مصر: الوضع

القضاء الأعلى في طلبه يوم الأحد.

يذكر أن الرئيس المصري كان قد عين للمستشار طلعت إبراهيم في منصب النائب العام الشهور لماضي بعد أن أقال النائب العام عبدالحميد محمود في قرار أثار جدلا واسعا في الأوساط القضائية.

في الوقت ذاته، قرر نادي قضاة مصر عدم الإشراف على المرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور المقررة يوم السبت المقبل، وذلك لعدم توافر الشروط التي وضعها النادي قبل إجراء المرحلة الأولى من بينها فك الحصار عن المحكمة الدستورية.

وفي تعليق لجبهة الإنقاذ الوطني على رفض مجلس الدولة المشاركة في الإشراف على المرحلة الثانية للاستفتاء، قال حسين عبد الغني المتحدث الرسمي باسم الجبهة إن رفض القضاة يؤكد التجاوزات والانتهكات التي رصدها منظمات المجتمع المدني في الكثير من لجان الاقتراع، مشيرا الى أن غياب قضاة مجلس الدولة عن الإشراف بالمرحلة الثانية سيزيد من الانتهاكات والتجاوزات داخل الجان.

هذا وصرح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية ياسر علي أن مشروع الدستور سيتم إقراره لو وافق عليه «50 في المئة زائد واحد أو أكثر» من الناخبين.

وأكد أنه لو تطلب الأمر فتح مزيد من الدار للوصول إلى توافق حول اللوات الخلافية في الدستور فلا مانع على أي الرئاسة.

من جانبه صرح المستشار عادل السعيد النائب العام المساعد في مصر مساء أمس الاثنين بأن النائب العام المستشار طلعت إبراهيم تقدم باستقالته من منصبه.